الجرائم المعلوماتية في ظل العولمة
دراسة تحليلية للبنية وسياسات المواجهة

د.علاء الرواشدة
أستاذ مشارك – جامعة عجمان– الإمارات العربية المتحدة
د.اسماء ربحي العرب
أستاذ مشارك – جامعة عجمان– الإمارات العربية المتحدة
بثينة زهير عبدالجواد
مدرس أ– جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن .

ملخص :

هذه دراسة تحليلية وصفية لظاهرة الجريمة بشكل عام وتطوراتها والجريمة المعلوماتية بشكل خاص في ظل العولمة: حيث تم التعرف على جملة من القضايا كمفهوم العولمة والجريمة وطبيعتهما وخصائص الجريمة المعلوماتية والمجرم ألمعلوماتي ،إضافة لتهديدات وتأثيرات العولمة على الجريمة ،وصولا لعرض أهم السياسات لمواجهة الجريمة المعاصرة في ظل العولمة والمتمثلة بالتعليم والتدرب .

الكلمات المفتاحية : الجريمة، العولمة ،الجريمة المعلوماتية ،المجرم ألمعلوماتي، سياسات المواجهه.

Abstract

This is an discerption analytical study for crime phenomena in general and its development and technology crimes specifically in light of globalization where the study identified some issues such as: Globalization concept ,crime concept ,their nature, characteristics of information technology crimes,characteristics information technology criminal, in addition to globalization effects and threats on crime and finally reviewing the most important polices such as education and training in facing modern crime in light of globalization .

Key words: crime, globalization ,information technology crime, information technology criminal ,facing polices

مقدمة :

إن التغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمعات تسهم في التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على سلوكيات الناس وشخصياتهم وينعكس على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية تبعاً لذلك.ولقد كان من نتائج ذلك أن برزت أفعال إجرامية مستحدثة لم تكن مألوفة في بناء وثقافة المجتمع من قبل. فعلى سبيل المثال برزت صور من الجرائم تنطوي على معارف ومهارات متقدمة وتنظيم وتنفيذ محكم لتحقيق كسب مادي كبير وسريع. ولقد جاءت هذه الجرائم الحديثة نتاجاً للتقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي تمر به المجتمعات، فجرائم الحاسب الآلي والتلوث البيئي والغش التجاري ... الخ، ما هي إلا إفراز لعجلة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يمر به المجتمع في ظل العولمة.ونظراً لحداثة هذه الأنماط والسلوكيات الإجرامية في المجتمع واختلافها عن الأنماط التقليدية للجريمة، فإن هذه الأنماط غالباً ما تثير ردود فعل اجتماعية قوية عند حدوثها، وخاصة في بداية ظهورها، مما يُحدث خللاً في بناء المجتمع، ويمثل ضغطاً كبيراً على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع، الذي يحاول إعادة التوازن إلى النسق الاجتماعي عن طريق فرض بعض القوانين التي تحرم الأفعال الإجرامية المستحدثة والتصدي لها بما يتناسب معها من وسائل وأساليب (1).

يتضح أن غالبية الممارسات التي يعتقد أن لها صلة بالجريمة الحديثة هي من أنواع الجرائم التي أفرزها التقدم العلمي والتكنولوجي. وبالرغم من وظائفه الإيجابية قد أسهم بدور فعال في تسهيل وانتشار هذه الجرائم وسهل عملية الإجرام العابر للحدود والقارات.على سبيل المثال أصبح التحكم في إدارة العملية الإجرامية يتم بيسر وسهولة من مكان بعيد عن هدف الجريمة، وذلك بسبب توافر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والانترنت والحاسبات المتطورة والسريعة والسهلة الاستخدام.وبسبب تطور وسائل الاتصال، فإن

الجرائم لن تكون مقتصرة على دولة بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمة في أي مكان في العالم دون الحاجة لتواجده في مسرح الجريمة (2).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر الجريمة المعلوماتية من الأنماط الحديثة للإجرام بجانب الجرائم التقليدية التي تحددها وتنص عليها التشريعات الجنائية للدول، ومع بداية عقد التسعينات بدأ بشكل واضح ظهور الجريمة المعلوماتية على الساحة الدولية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية .ولعل أبرز هذه المتغيرات هو النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية وكذلك التطور المذهل في وسائل الاتصالات الحديثة، وظهور''العولمة'' بما تعنيه من تجاوز للحدود الوطنية في التجارة والتمويل وشبكات المعلومات .

لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما طبيعة الجرائم المعلوماتية ؟
2. ما أهم خصائص العالم الالكتروني الجديد ؟
3. من هو المجرم ألمعلوماتي وما أهم خصائصه ؟
4. ما مفهوم العولمة وأبعادها ؟
5. ما أهم تهديدات وتأثيرات العولمة في مجال الجريمة ؟
6. ما أهم السياسات الأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ؟

أهمية الدراسة :

تنبع الأهمية النظرية للدراسة من إن تناول تأثير العولمة على الجريمة له أهمية كبيرة، وذلك لما للعولمة من تأثير واضح في سير الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وما الواقع المعاش في العالم بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص إلا شاهد على تأثير العولمة بجميع أبعادها في الحياة الاجتماعية العامة من خلال أجراء التغيرات والإصلاحات التي أصبحت شرطا أساسيا لبقاء كثير من الأنظمة إضافة للوسائل والميزات والمتطلبات التي قدمتها العولمة

واشترطتها للتكيف والانسجام . إن هذه الثورة التقنية المعلوماتية ما هي في جوهرها إلا ثورة اجتماعية تربوية بالدرجة االأولى، ذلك لأنه مع بروز المعلومات تصبح تنمية الموارد البشرية هي العامل الحاسم في تحديد وزن الدول، والمجتمعات المعاصرة والمستقبلية. (3).والمتتبع لصيرورة التطور الحاصل في حقل عولمة الاتصال يلمس أنه ما إن تظهر تقنية اتصالية أو معلوماتية جديدة، حتى تتهافت الكتابات حولها بين مشيد بها ومحذر منها، مرغب فيها ومنفر منها. فهناك من يرى أن العولمة بشكل عام والعولمة التكنولوجية بشكل خاص ساهمت في تشكيل العالم من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل، وزيادة فرص العمل ورفع الكفاءة البشرية والفنية، وتطوير الصناعة والزراعة والصناعة الإنتاجية والسياحية، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وتحقيق التكامل الاقتصادي .وهناك من يرى أن العولمة تسببت في إلغاء الهوية والثقافة الوطنية، والتأثير على المصالح الوطنية والقومية، وإيجاد أسواق استهلاكية، والسيطرة على الأسواق المحلية، وإلغاء الخصوصية وفرض الهيمنة تحت عدة مسميات مثل محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.إن هذه السلبيات تقود حتما إلى البطالة والفساد، وزيادة العصبية والكراهية بين الشعوب والأمم، وبروز الجريمة بصورها، ونشر القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية.

كما وتنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه حيث يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في مواجهة جرائم المعلومات والتعامل معها ومكافحتها من خلال التعرف على واقع الجرائم المعلوماتية وخصائصها في المجتمع، وتلفت انتباه الباحثين في العلوم الأمنية والاجتماعية والإنسانية، بشكل عام إلى كثير من الظواهر السلوكية المتعلقة باستخدام المعلومات، والتي تتطلب البحث والدراسة، وإلى لفت انتباه الجهاز القضائي والقانوني إلى سلوكيات وأفعال جنائية ترتكب ضد الآخرين بواسطة الحاسب الآلي ومن خلال شبكة الإنترنت، من أجل وضع سياسات قانونية وقضائية في التعامل والحكم على مرتكبيها.كما يتوقع أيضاً أن تلفت انتباه صناع القرار في مؤسسات المجتمع للمساهمة في مكافحتها والحد منها

منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأساس لمعالجة مشكلة البحث، وذلك من خلال استعراضنا للأطر النظرية المتعلقة بخصائص الجرائم المعلوماتية والمجرم ألمعلوماتي ،والعولمة وآثارها مع اقتراح السياسات المناسبة لمواجهتها والحد منها.

الإطار النظري والتحليلي:

يعاني المجتمع الدولي من جرائم حديثة غطت على الجرائم التقليدية. ولقد كان تأثير هذه الجرائم شاملاً لقارات العالم الخمس بدون استثناء. وأصبحت الجرائم المعلوماتية في ظل العولمة بالوقت الراهن ظاهرة عالمية، أي أنها لاترتبط بمنطقة أو بثقافة أو بمجتمع أو بجماعات معينة، ولكن الظاهرة ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث، فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين بروز العديد من الجرائم الحديثة في مختلف أنحاء العالم.إن ما يميز ظاهرة الجرائم المعلوماتية في العصر الحديث تطورها الملحوظ من حيث اعتمادها على التخطيط والتنظيم بمعدلات غير مألوفة كماً ونوعاً. كما أن أعداد الضحايا قد تزايدت بصورة غير مسبوقة، ولم تقتصر الضحايا على جنسية أو قومية أو عرق معين، بل شملت جميع الدول والأجناس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.لقد تطورت ظاهرة الجرائم المعلوماتية وتعقدت بحيث أصبحت أسلوباً من أساليب الحرب بين الدول والجماعات والأحزاب، إلا أنها تتميز عن الحرب التقليدية بأنها لا تراعي قانوناً أو عرفاً أو أخلاقاً، وهذه الأعمال تشمل أهدافاً غير متوقعة وينتج عنها خسائر معنوية ومادية جسيمة.و ما يميز هذا النمط من الجرائم الحديثة أيضاً تأثير الإعلام بشكل كبير في هذه الظاهرة سواءً من حيث الأهداف أو النتائج،، كما أن موقف الجمهور يتشكل غالباً من خلال ما تبثه وسائل الإعلام. وهذا زاد من مخاوف الباحثين من أن وسائل الإعلام تسهم في تشويه فهم وأدارك الناس لقضيا معينة (4).

أولاً: مفهوم الجريمة المعلوماتية:

أن اغلب الجرائم تستهدف الفرد في جسمه أو ماله أو في سمعته، غير أن الجريمة بمستواها المحلي لكل دولة فنعني بها الاعتداء على مصلحة يحميها القانون، أو عملية انتهاك للنظام العام الوطني، يقوم بها أفراد عاديون عموما، وهو ما يجرمه القانون العام الذي أصدره المشرع الوطني، وغالبا ما تعرف بالجريمة الداخلية. أما على المستوى الدولي فهناك الجريمة الدولية التي عرفها الفقيه الروماني بللا Pella على انه:"كل سلوك محظور، يقع تحت طائلة الجزاء الجنائي الذي يطبق وينفذ باسم المجموعة الدولية"، وعرفها بلا وسكي بأنها:"كل فعل غير مشروع، يقترفه الأفراد، يمنعه ويعاقب عليه القانون الدولي الجنائي، كونه يضر بالعلاقات الدولية في المجتمع الدولي"، كما عرفها عبد الله سليمان بأنها:"كل عمل أو امتناع عن عمل يصيب المصالح الدولية أو الإنسانية الكبرى بضرر، يمنعه العرف الدولي، ويدعو إلى المعاقبة عليه باسم المجموعة الدولية"(5).

و يكاد يتفق الفقه على سمات العالم الالكتروني، وكذلك صفات المجرم المعلوماتي، إلا أن هذا الاتفاق ليس له وجود بالنسبة لتعريف الجريمة المعلوماتية، أوعلى الأحرى وضع تعريف مانع جامع لها، ففي نطاق القانون الجنائي، يُعرف " محمود نجيب حسني الجريمة " " بأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرًا احترازيًا." أما بالنسبة لجرائم الكمبيوتر(الحواسيب والانترنت)، فقد تعددت التعريفات وفقًا لمعايير متعددةسواء أكانت وفقًا لمعيار شخصي من حيث توافر المعرفة والدراية بالتقنية، أو وفقًا لمعيار موضوعالجريمة، والمعايير المتعلقة بالبيئة المرتكب فيها الجريمة.... وغيرها. فقد عرفتها " هدى قشقوش" بأنها " سلوك غير مشروع أو غير مسموح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات". وهي أيضاً نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل جهاز الكمبيوتر. والجرائم المعلوماتية أو الالكترونية كنمط من الجرائم المستحدثة يقصد بها: تلك الجرائم المخطط لها والتي استفاد المجرمون عند تنفيذها من معطيات العلم الحديث. كما تُعرف أيضاً بأنها أنماط من الجرائم التي لم يخبرها المجتمع في السابق، وهي جرائم جديدة في نوعها ونمطها وحجمها. وتعرف

أيضاً بأنها أنماط من الجريمة تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة من أجل تسهيل عملية الإجرام (6).

ومن أبرز أشكال وصور الجريمة والمشاكل المعاصرة في ظل العولمة، والتي يتوقع لها أن تزداد مع زيادة شيوع مفهوم العولمة بسلبياته وإيجابياته الجرائم المعلوماتية: (7) فالإرهاب في عصر العولمة تغيرت صورته وأصبحنا نسمع عن الإرهاب المعلوماتي والجريمة المعلوماتية وهي حقيقة يجب التعامل معها وإدراكها خاصة أن معظم المؤسسات في الوطن العربي تتعامل مع تأمين المعلومات من منطلق شراء التقنية اللازمة لتحقيق أصول المعلومات يين بغض النظر عن أن التقنية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من الحل التأميني الشامل، ويحذر البعض من خطورة تداعيات الاعتماد كلية على المنتجات الأجنبية في مجال تقنية المعلومات والتي تشمل المعدات) الهارد وير) والبرمجيات (السوفت وير) والاتصالات على نقل المعلومات العربية واستخدامها، حيث لا بد من اعتماد نظم المعلومات العربية على تقنية عربية خالصة لتأمين المعلومات الاقتصادية والعسكرية خاصة مع تنامي الجريمة الالكترونية والأنشطة التجسسية الالكترونية، علماً بأن الدول العربية تمتلك مقومات بناء نظام تأمين وطني للمعلومات، يضاف إلى ذلك الجرائم المعلوماتية الفردية التي تجري من إدخالا لفيروسات وضرر الآخرين أو الفضائح الأخلاقية التي تجري عبر الأنترنت.

ثانياً: سمات العالم الالكتروني أو الافتراضي:

تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات، التي أثرت لدرجة كبيرة على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، التي من بينها التجارة الإلكترونية مثل: التعليم عن بعد والحكومة الإلكترونية، والعمل عن بعد. وهكذا أصبح النظام الدولي للمعلومات يعتمد على نمط جديد للتطور والسيطرة والسلطة على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة. ويتصف هذا النمط بسيطرة المعلومات والمعرفة على مختلف مجالات الحياة، وبروز دور صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية فى بناء الاقتصاديات الوطنية وتميز الأنشطة المعرفية (الفكرية والذهنية) لتكون

أكثر تأثيراً في منظمات الإنتاج والخدمات. هذا ويختلف النظام الدولي للمعلومات في كثير من الوجوه عن النظام الصناعي، فبينما كان النظام الصناعي يعتمد في مراحله الأولى على البخار والميكانيكا والفحم والحديد وعلى الرأسمالي العصامي، وعلى قوة الدولة العسكرية المباشرة لتأمين المواد الخام. وفتح السوق من خلال الاحتلال العسكري، ثم صار يعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية، وفن الإدارة الحديثة والشركات الوطنية المساهمة والأحلاف العسكرية لتأمين المواد الخام والأسواق، فإن النظام الدولي للمعلومات يعتمد أساسًا على العقل البشري، والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والكمبيوتر وهندسة الاتصالات والذكاء الاصطناعي، وتوليد المعلومات لكل شئون الأفراد والمجتمعات الطبيعية، واختزان هذه المعلومات واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية، ويعتمد كذلك على تنامي دور الشركات العملاقة متعددة الجنسية.

ويمكن القول أن النظام الجديد عماده وقوته الأساسية في العقل، وبذلك فإنه يعتمد على طاقة متجددة لا تنضب، ومن ثم لن يكون هذا النظام حكرًا أو احتكارًا للمجتمعات كبيرة المساحة أو ضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية. فهو نظام يمكن لجميع شعوب العالم أن تشارك فيه – سواء أكانت كبيرة أم صغيرة – إذا ما أحسنت إعداد نفسها وأبنائها لذلك. ويمكن الوقوف على عددمن الخصائص الهامة للجريمة المعلوماتية التي يتسم بها النظام الدولي للمعلومات، والذي يطلق عليه " العالم الإلكتروني الجديد "على النحو التالي(9):

1– السرعة الفائقة:

إن سنة الحياة هي التغيير المستمر وإذا كان التغيير في فجر التاريخ بطيئًا ، فإنه حاليًا يتسم بتزايد سرعته باستمرار، ويخلق بذلك فجوة تتزايد بين الدول المتقدمة والدول النامية. ومن أمثلة هذا التسارع تنامي معدلات المعاملات الإلكترونية العالمية عبر شبكة الإنترنت.

2– التطور التكنولوجي للمنتجات متناهية الصغر:

للتكنولوجيا طبيعة اقتحامية، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء كانت تحتاج إليها أو غير راغبة فيها، وذلك بما تقدمه من سلع وخدمات جديدة، أو بما تولده من حاجات إلى سلع جديدة. وعادة ما تكون التكنولوجيا الجديدة أكثر كفاءة في الأداء وأقل ثمنًا أو أصغر وأخف وزنًا وأكثر تقدمًا وتعقيدًا من سابقتها، كما أن التكنولوجيا والمعرفة الكامنة في إنتاجها تكون أكثر كثافة، وتتطلب ارتفاعًا متزايدًا للقدرات البشرية، وخصوصًا للعلماء والمطورين والمهندسي. وتقوم على ما تتوصل إليه أنشطة البحوث والتطوير التي تمثل أحد الركائز الأساسية للريادة في ذلك العالم الإلكتروني الجديد

3– اللامحدودية :انهيار الفواصل الجغرافية:

يحقق النظام الدولي للمعلومات الفرصة للجميع للخروج إلى العالمية فوق كل الحدود وفضاء يتسابق فيه الجميع. ويعنى (Cyber Space) إلغاء الفواصل وخلق ما يسمى فضاءً لا متناهيًا تنهار فيه الفواصل الجغرافية. ومثال على ذلك أن منتجًا صغيرًا في إحدى القرى النائية في أي دولة في العالم يستطيع أن يعرض منتجاته أمام شخص في آوربا أو الهند أو في أي مكان في العالم.

أما اللا محدودة، فتشير إلى أداء الأعمال عن بعد مع منافسة عالمية، الأمر الذي يتطلب درجة تنافسية مرتفعة وأعلى مستوى من الجودة لتلك المنتجات، لذلك فهي تعنى قيام مجتمع تخيلي (Virtual Society)دون أن يلتقوا وجهًا لوجه.

4– اللازمنية :التنافس في الوقت:

يتسم النظام الدولي للمعلومات بالعمل في الزمن الحقيقي، حيث تعمل كل مواقع العمل والإنتاج والخدمات بلا توقف لتلبية احتياجات العملاء في جميع أنحاء العالم، بالرغم من الفواصل الزمنية، فيما يعرف باستمرار العمل والإنتاج وتقديم الخدمة طوال الوقت.

5– اللامادية :تضاؤل قيمة المكونات المادية:

تضاءلت قيمة المكونات المادية في المنتجات الجديدة بصورة كبيرة، فبعد أن كانت هذه المكونات تصل إلى % 30 من قيمة المنتج، فإنها قد وصلت إلى حوالي % 10 ويُنتظر

أن تصل إلى أقل من 2% خلال السنوات القادمة لتتزايد قيمة المكون المعرفي والتكنولوجي. ويمكن إرجاع تضاؤل قيمة المكونات المادية لعدة أسباب من أهمها :المواد الجديدة والمخلقة، وتزايد قيمة المكون المعرفي في المنتج، وتزايد قيمة وأهمية جودة المنتج وتكلفة تحقيق الجودة، فضلاً عن ارتفاع تكلفة البحث والتطوير اللازمة لإنتاج المنتجات الجديدة، على سبيل المثال(الصناعات الدوائية والكيماوية).هذا وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة المكونات المادية يهدد الدول التي تعتمد على المصادر الطبيعية كمصدر أساسي لتوليد الدخل، ويُزيد من أهمية الدول التي تمتاز بأن القيمة المضافة في منتجاتها هي المصدر الأساسي لإيراداتها .ونرى في الواقع المعاش الزيادة العددية في شركات الخدمات عن الشركات المنتجة بعكس ما كان عليه الحال في الماضي. والأمثلة على ذلك كثيرة كشركات التليفون المحمول وكذلك شركات النقل والطيران.

ثالثا: مفهوم وصفات المجرم ألمعلوماتي:

لقد تنوعت الدراسات التي تحدد المجرم، وشخصيته ومدى جسامة جرمه كأساس لتبرير وتقدير العقوبة. ويكمن السؤال في هذه الحالة : كيف يمكن تبرير وتقدير العقوبة في حالة مجرم الكمبيوتر والانترنت؟ وهل هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي؟ بالتأكيد لا يمكن أن يكون هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي، وإنما هناك سمات مشتركة بين هؤلاء المجرمين. ويمكن إجمال تلك السمات فيما يلي (10) :

1- مجرم متخصص: له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالٍ وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحواسب ومن خلال الشبكات.

2- مجرم يعود للإجرام: يتميز المجرم المعلوماتي بأنه يعود للجريمة دائمًا، فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات. فهو قد لا يحقق جريمة الاختراق بهدف الإيذاء، وإنما نتيجة شعوره بقدراته ومهاراته في الاختراق.

3- مجرم محترف: له من القدرات والمهارات التقنية ما يؤهله لأن يوظف مهاراته في الاختراق والسرقة والنصب والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.... وغيرها من الجرائم مقابل المال.

4- مجرم ذكي: حيث يمتلك هذا المجرم من المهارات ما يؤهله للقيام بتعديل وتطوير في الأنظمة الأمنية، حتى لا تستطيع أن تلاحقه وتتبع أعماله الإجرامية من خلال الشبكات أو داخل أجهزة الحواسيب .

فالإجرام ألمعلوماتي هو إجرام الذكاء، ودونما حاجة إلى استخدام القوة والعنف، وهذا الذكاء هو مفتاح المجرم ألمعلوماتي لاكتشاف الثغرات واختراق البرامج المحصنة. ويمكن إجمال القواسم المشتركة بين هؤلاء المجرمين في عدة صفات وهي شبه اتفاق بين الكثير من العلماء- شأنها شأن- سمات العالم الافتراضي -

1- عادة ما تتراوح أعمار تلك الفئة من المجرمين ما بين 18-45 سنة.

2- المهارة والإلمام الكامل والقدرة الفنية الهائلة في مجال نظم المعلومات، فمجرمي تلك الفئة ينتمون إلى طبقة المتعلمين والمثقفين، ومن لديهم تخصصية التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي، والقدرة على اختراق التحصينات والدفاعات التي تعدها شركات البرمجة.

3- الثقة الزائدة بالنفس والإحساس بإمكانية ارتكابهم لجرائمهم دون افتضاح أمرهم.

4- إلمامه التام بمسرح الجريمة وبأدواته، وبما يجنبه فجائية المواقف التي قد تؤدي إلى إفشال مخططه وافتضاح أمره(11).

رابعاً : مفهوم العولمة وأبعادها وآثارها

لقد تميزت نهاية القرن العشـرين بظاهرة جديدة لم يألفها من قبل إلا وهي ظاهرة العولمة ويعتبر مفهومها مفهوماً ملتبســاً يختلف باختلاف المؤلفين واتجاهاتهم الأيديولوجية وقد تبلورت هذه التعريفات في تيارين يسـيطر عليها الانحياز المسـبق "التيار الأول يتحيز

للعولمة ويعتبرها قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ والتيار الثاني يرفضها رفضاً مطلقاً باعتبارها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم وبين التيارين تيار ثالث يدعو إلى نوع التفاعل الواعي مع العولمة في اتجاه" تعظيم المنافع التي تبشـــر بها وتدني التكاليف الاجتماعية المقترنة بالاندماج فيها والتكامل معها (12).

وتعود هذه اللفظة إلى الكلمة الإنجليزية (Global) والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي وترتبط أحيان كثيرة بالقرية ويصبح معنى المصطلح: القرية العالمية (Global Village) أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة. أما المصطلح الإنجليزي فيترجم إلى الكوكبة أو العولمة (13). وتعرف العولمة على أنها عملية اجتماعية واقتصادية وثقافية، تتلاشى فيها الحدود الجغرافية والحواجز التقليدية بين الشعوب، في جميع أرجاء العالم حيث يسود ويبقى فيها الأصلح.

فالعولمة هي مفهوم جديد لواقع قديم، ظهر في الستينات عندما لاحظ المارشال ماكلوهان أن التغطية الإعلامية للقضايا العالمة حولت الناس من مجرد مشاهدين، إلى مشاركين ومؤثرين على الأحداث، ليصبح العالم قرية صغيرة، ثم ازداد رواج العولمة في الثمانينيات، وتبلورت في التسعينيات ببلوغ تقنية الاتصالات القمة. لقد تطور مفهوم العولمة لدرجة أن مروجي ومنظري العولمة قالوا أنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية، التي لا يمكن الوقوف في وجهها، وأنها ترتبط بتحرير السوق العالمية، غير أن استخدام التقنية زاد من تردي الأوضاع في العالم الثالث، وزيادة البطالة والجريمة مما عمق التفاوت بين العالمين و زعزع التماسك الاجتماعي.إننا اليوم نتعاطى العولمة وآلياتها من وسائل النقل والاتصال كالنقال والانترنت، إلى الإبحار في مختلف الفضائيات لنتفاعل مع جميع الإفرازات، وتؤثر فينا ونؤثر فيها.

وقد تنوعت الاتجاهات العامة في تعريف العولمة ما بين حقبة تاريخية (14) إلى ظاهر اقتصادية (15) إلى أمركة (16) إلى ثورة تكنولوجية وتقنية(17) . كما فرضت العولمة مفاهيم جديدة أخذت تجد قبولا، منها الدعوة إلى بناء الشخصية الذاتية، والاستقلالية،

والمصلحة الشخصية، والمصلحة المادية كهدف يسعى له الفرد، وهو ما افرز نماذج جديدة ومستحدثة، إذ بدأت الجرائم التقليدية تتخذ من العولمة أساليبها الجديدة.فالرؤية التي يقترب منها العديد من المفكرين هي أن العولمة نظام عالمي جديد، له أدواته ووسائله وعناصره.وأهمها التكنولوجيا فيقول عابد حسين: "إن التكنولوجيا محرك العولمة ولن نستطيع التعامل مع العولمة ما لم نفهم ما يحدث حينما تختلط الحدود الفاصلة بين الزمان والمكان.

وتقوم العولمة على الأسس التي أشار إليها أغلب الكتاب المحدثون والتي يمكن تلخيصها بما يلي(18):

- حرية انتقال السلع عن طريق إزالة الحواجز والحدود أما حركة التجارة العالمية التي سيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان السوق الأوروبية المشتركة واليابان والعمل باتجاه دمج اقتصاديات العالم باقتصاد واحد خاضع لقوة البلدان الصناعية المتقدمة نحو شعار تحرير الأسواق.
- تعميم وتوسيع الخصخصة على جميع القطاعات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والبنية التحتية وتصفية القطاع العام.
- حرية انتقال رؤوس الأموال الفائضة في البلدان الغنية وتوجيهها نحو البلدان والقطاعات ذات المردود العالي بحيث تكون سوق عالمي لرؤوس الأموال لا حدود له ودون معرفة على من سيعود مردودة.
- حرية انتقال العمالة وفرص العمل الضائعة وشراء العقول من الدول النامية.
- تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفتح باب على مصراعية لهيمنة المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.
- إن الأحكام والقواعد التي فرضتها مؤسسات العولمة واتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية والقيود التي فرضتها كل من صندوق النقد الدولي والسيطرة المفروضة على الدولة في صياغة السياسات النقدية والمالية عن طريق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي إن كل هذا جعل حدود الدولة مجرد أسوار وهمية

تتحرك فيها الشركات متعددة الجنسيات بحرية مطلقة متمتعة بالنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يجعلها قادرة على إخضاع سياسة أي دولة وفق ما تقتضيه مصالحها.

- كما تتراجع فكرة السيادة، عندما تكون من الواجب على الدولة أن تعيد النظر في تشريعاتها الوطنية، في حالة تعارضها مع قوانين وتشريعات المنظمات العالمية الجديدة، والواقع أن فكرة السياسة هو اختصاص تمارسه الدولة في ظل القانون الدولي، هذا الأخير الذي أدى توسيع مضمونه إلى إعطاء منظمات دولية معينة (الأمم المتحدة بصورة خاصة) الحق في التدخل في شؤون كانت تعتبرها الدولة من شؤونها الداخلية بل وتولت بعض الدول القومية مهمة التنفيذ نيابة عن الأمم المتحدة في أحوال معينة(19).
- تقود العولمة الدول للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية والتي تتلقى تمويلاتها في الغالب من وكالة التنمية الأمريكية كما صرح ل غور نائب الرئيس الأمريكي السابق أن نصف المساعدات الأمريكية الرسمية بل إن إنفاقات الشراكة المتوسطية – الأوربية تتضمن نصوصاً تعطي للاتحاد الأوروبي حق إقامة الصلة المباشرة مع المنظمات غير الحكومية في الدول العربية الأعضاء في اتفاقيات الشراكة من دون المرور بالدولة (20).

وإضافة إلى الدور الذي تلعبه العولمة في إضعاف سيادة الدولة تقوم كذلك على تجاهل الجانب الاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية وإخضاع جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية لمعيار مطلق ووحيد إلا وهو ربحية الرأسمال بالإضافة إلى تقنين عدد من المجالات كتنظيم العمل والتجارة العالمية وفي هذا الإطار يتساءل مؤلفاً كتاب (فخ العولمة) هل أن دولة الرفاهية قد غدت تهديداً للمستقبل وأن شيئاً من اللامساواة الاجتماعي قد أضحى أمراً لا مناص منه (21).

ويرى أنصار العولمة أن الإيجابيات كثيرة لا يمكن حصرها وهي تشمل جميع النواحي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والسياسية والتقنية والمعلوماتية وغير ذلك، وهي تعمل على إعادة تشكيل العالم من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل وزيادة فرص العمل ورفع الكفاءة البشرية والفنية. فالعولمة الاقتصادية تتحقق من خلال تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية، وتطوير صناعة السياحة على المستويين المحلي والدولي، وتحسين وسائل السفر وخفض تكلفتها، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وتوسيع الاستثمار والتكامل الاقتصادي.

أما بالنسبة للسلبيات فإن الكثير من مثقفي ومفكري العالم الثالث ينظرون إلى العولمة نظرة تشاؤمية. فهم يعتقدون أنها تقوم على إلغاء الهوية والثقافة الوطنية والتأثير على المصالح الوطنية والقومية وإيجاد أسواق استهلاكية والسيطرة على الأسواق المحلية وإلغاء الخصوصية الوطنية والقومية وفرض الوصاية والهيمنة تحت شعارات مغلوطة «مثل محاربة الإرهاب، حقوق الانسان، وهي مفاهيم حق يراد بها باطل» لا تقبل إلا تفسير القوى المهيمنة في ظل العولمة.

وكل هذه السلبيات «أو بعضها» تقود حتماً إلى البطالة والفساد وزيادة العصبية والاقليمية والحقد والكراهية بين الشعوب والأمم. وأبرز ما سينتج عنها الإرهاب بأشكال وصور لم يعهد العالم لها مثيلاً والتطرف والجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وبصور مستجدة كالجرائم المعلوماتية وكذا الفساد المالي والإداري وغيرها.

خامسا : تهديدات و تأثيرات العولمة في مجال الجريمة

لوحظ أن هناك ارتباطا واضحا بين الجريمة والعولمة، حيث استفادت العصابات من سهولة وسرعة التنقل والاتصال، إذ في عصر العولمة وصلت لأيدي الناس كثير من التقنيات الحديثة، وحدثت ثورة في عالم المعلوماتية ووسائل الاتصال، مما جعل العالم قرية صغيرة، مع تزايد الطلب لفتح الحدود أمام الأفراد والبضائع والأموال دون قيود، مما اثر على الأمن والاقتصاد، حيث أصبحت الأموال تتحرك وتتحول الكترونيا دون معرفة الهويات ودون ضبط، وهو ما

ساعد على انتشار جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وظهور أشكال جديدة للنشاط الإجرامي كجرائم التلاعب بالحسابات، مما ساهم في تفشي ظاهرة الفساد والجريمة المنظمة بأنواعها(22).

كما إن هناك جرائم عديدة تقبع تحت ظل العولمة مظهرها اقتصادي وحقيقتها نشاطات إجرامية، وأعمال غير مشروعة مثل الإرهاب الذي اثبت قدرته على إدارة النشاط الاقتصادي، وتمويل عملياته، وعليه يجب الاهتمام بمكافحة دعمه وتمويله لارتباطه بتجارة المخدرات، والاتجار بالأطفال والنساء وغسيل الأموال.ومن أهم تهديدات العولمة في مجال الجريمة ما يلي:

- **عولمة الجريمة :**

في سياق عولمة الاقتصاد والتقنية والانفتاح على الأسواق كان بديهيا أن تتحقق عولمة الجريمة، فيما عرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود كأحد ابرز الإفرازات السالبة للعولمة، إذ أصبح المجرمون أكثر قدرة على الحركة، وأوفر حظا للوصول إلى أهدافهم، ومع نمو أسباب العولمة ظهرت جرائم جديدة كجرائم الحاسوب، وجرائم البيئة، وجرائم التلاعب في حسابات المؤسسات المالية، وصحب ذلك ظهور تحالفات أمنية إقليمية ودولية، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات أمنية محلية، مع العمل في إطار التعاون بين الدول إقليميا، أما على المستوى الدولي فقد وضعت الأمم المتحدة برنامج منع الجريمة والعدالة منذ1991.

لقد خطت عولمة الجريمة خطوات هامة، تمثلت في إجراء عمليات مشتركة بدأت تنفذها عصابات المافيا الروسية والياكوزا اليابانية والترياد الصينية وكوسانوسترا الايطالية، وفق خطط منسجمة مثلما هي الشركات متعددة الجنسيات، مما حدى بالعالم إلى عولمة الإجراءات الأمنية لمواجهتها، في إطار اتفاقيات ومعاهدات ملزمة. ومعلوم أن هناك ارتباطا واضحا بين الجريمة والتغيرات والمتغيرات العالمية «العولمة». فقد استفادت، وما تزال، عصابات الإجرام في عمليات الفساد والإفساد من معطيات العولمة التقنية وسهولة التنقل للأفراد والسلع. وأصبحت الجريمة متعددة الأشكال ومتعدية الحدود والقيود. (23)

تزايد الجرائم ونوعيتها هناك العديد من المتغيرات والمستجدات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، بالإضافة إلى سوء التخطيط لبعض مجالات التنمية وغيرها من العوامل، قد أفرزت واقعا سلبيا مشجعا على انتشار الجريمة وتزايد أسبابها، من البطالة إلى الهجرة إلى النزاعات الداخلية والإقليمية، أدى كل ذلك إلى تحدي الأجهزة الأمنية، التي فرض عليها نوع من المواجهة غير العادلة، مما يستوجب عليها إعادة النظر في عمل القطاع الأمني من حيث الوسائل والتقنيات (24)

- **عولمة التنظيمات الإجرامية :**

ربما كان لتزايد الجرائم ونمو التنظيمات الإجرامية خارج أمريكا وأوروبا، مثل الصين واليابان وأفريقيا، ما يدل على عولمة التنظيمات الإجرامية، التي أخذت من بعضها، وهي تتعاون فيما بينها، خاصة إذا وجدت لها أرضا خصبة، في مجموعة من الظروف، في كثير من بلدان العالم الثالث، وهو الأمر الذي مهد لنمو هذه التنظيمات، وهو ما قد ينعكس على قوة الدولة واستقلالها، وعلى برامج التنمية فيها

- تطور آليات نمو التنظيمات الإجرامية :

يقصد بالآليات مجموعة التكتيكات التي تستخدمها التنظيمات الإجرامية، وتعدها جزءا من طريقة تنفيذ أنشطتها

-استخدام المعطيات التكنولوجية المتاحة :

إن التطورات التقنية والعلمية المتسارعة التي شهدها العالم، قد فرضت أنماطا جديدة من السلوك في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الدول، مما خلق فرص مربحة وبطريقة إجرامية، لقد كان للتقنية الحديثة أهمية في انتشار الجريمة وتعقدها، وفي توظيفها لتحقيق الأهداف الإجرامية.

لقد دخلت المجتمعات عصرا جديدا شاعت تسميته بعصر المعلومات، حيث الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة وسيادتها القوية، وعولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة، فقد عبرت لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة عن الاهتمام الدولي بموضوع اثر التقنيات في الجريمة المنظمة في اجتماعها

السادس عام 1998، حيث جعلت التقنية الجريمة بلا حدود على أساس التحكم عن بعد، مع ارتباطها بالشبكات الوطنية (25)

- صعوبة حصر النشاط الإجرامي في ظل العولمة :

من الصعوبة حصر الجرائم الناتجة عن العولمة، ذلك لأنها مرتبطة بالجريمة المنظمة والتقنية الحديثة كجهاز الحاسب الآلي والانترنت، مع اعتمادها على السرية والثقة، مما يصعب من معرفة أسرار هذه المنظمات أو زرع مرشدين داخلها، كما يصعب إثبات الدليل عليها، أو معرفة المتهم الشخصي لها لاعتمادها على التقنية وعن بعد، كما تزداد الصعوبة بتعدد أنواع الجرائم واختلافها عن بعضها مثل الاتجار بالنساء والأطفال والأعضاء والسلاح وغيرها.

إن الجريمة الحديثة في كثير من حالاتها تكون عابرة للدول، إذ أن جرائم الانترنت ترتكب في دولة ويظهر أثرها في دولة أخرى، والمستفيد دولة ثالثة، مثل عصابات الحاسب الآلي التي تهدد بتدمير أنظمة المؤسسات المالية، ما لم تدفع لها مبالغ كبيرة، أو تحويل بعض الأموال من حسابات مصرفية إلى أخرى، وتعتمد في ذلك على سرعة التنفيذ عبر الهاتف أو لوحة المفاتيح، وعن بعد وفي سرية ودون عنف أو دليل، مما تكون مدعاة لجذب الاستثمار وغسيل الأموال.

ويصنف الزهراني (26) تأثيرات العولمة المختلفة على ظاهرة الجريمة بشكل عام بما يلي:

1_ أثار العولمة في الجريمة :

إن تطور أسلوب الجريمة اعتمد على التقدم التقني، والأمر اخذ في التفاقم، إذ لا يستغرق وقت العملية إلا ثوان بخلاف الأسلوب التقليدي، إضافة إلى انه باستطاعة المجرم أن يمسح جميع الخطوات والسجلات وإلغائها والتي تدل على جريمته، وهو ما يشكل عقبة أمام الجهات الأمنية والقضائية، فالعولمة وسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء غير أنها تجاهلت التحدي الذي يفرزه الفقر والبطالة مما يؤدي إلى تصعيد العنف والإرهاب.

2_أثار العولمة في المجرم :

لقد كان للعولمة أثار ايجابية وسلبية على المجرم، ففيما يخص ايجابياتها فقد ساعدت على توظيف المجرمين للتقدم التقني، حيث طور المجرمون من أجهزتهم، إذ أصبحت الجرائم في تزايد والمقبوض عليهم في تناقص، وان تحسين الأداء الشرطي اجبر المجرمين على أن يصبحوا أكثر تنظيما من اجل البقاء.

أما الآثار السلبية للعولمة على المجرم فتمثلت في زيادة مراقبة الانترنت من طرف الدول لتعزيز سيطرتها على الاتصالات، والاعتماد على الأقمار الصناعية للقبض على المجرمين من خلال تحديد مسرح الجريمة.

3_ أثار العولمة في الإجراءات الأمنية والوقائية للجريمة :

تلاحق الشرطة المجرم الذي حرم الآخرين من حقوقهم، غير أن المجرم اعتمد على تقنية الكمبيوتر والانترنت، مما يطرح التساؤل حول إمكانية رجل الأمن من أن يمنع الإخلال بالنظام أو الوقاية من جريمة تعتمد على تكنولوجيا متطورة، إذ بات من الحتميات وضع نظام عالمي لمنع الجريمة، وبالتالي يجب العمل على تدريب رجال للتعامل وتسهيل مهمة قضاة التحقيق في تقديم الدليل، ولا نخفي الآثار الايجابية للعولمة على العمل الشرطي من خلال المقدرة على مسح الوجوه للتعرف على المشتبه بهم الذين يخفون شخصياتهم خلف نظارة أو لحية أو شارب أو شعر طويل.

تصبح القضية الأمنية في نظام العولمة هاجسا مشتركا، إذ أزيلت الحدود وأصبح تنقل الأفراد والبضائع سهلا، وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي وبالذات في المجال الاقتصادي أكثر اتساعا، وعالمية الجريمة تزداد مساحتها حيث نرى الجرائم العابرة للحدود والقارات في ظل التقدم التقني والصناعي، وفي ظل العولمة يصبح نشاط الجريمة المنظمة دوليا أكثر منه محليا، إذ ابتدعت طرق جديدة لارتكاب الجريمة إما بأصلها القديم أو بشكلها الجديد، وفتحت أفاقا جديدة للتهرب من القانون والإفلات من العقاب

مما تقدم يمكن القول إن العولمة واقع معاش في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصالات، فهي قادرة على دفع التبادل العلمي والتجاري والثقافي بين الدول ولكنها في الوقت نفسه

تسهل التنسيق بين المنظمات الإجرامية. وعليه فإننا لا ندعو إلى الانسياق وراء كامل ما يطرح بمفهوم العولمة، ولكن من المهم الدعوة إلى استيعاب طروحات العولمة، وأهدافها واتجاهاتها، بعقول مفتوحة، ووعي سياسي واجتماعي وامني كبير، يمكننا من الموازنة التي تحمي مصالحنا، لا أن نكون منجرفين في تيارها بدون معرفة المصير

سادساً : السياسات الأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية .

مما لاشك فيه أن الجرائم المعلوماتية تحتاج إلى أنماط خاصة من التعامل من قبل العاملين في مجال الأمن. فلم يعد من المقبول والممكن في الوقت الحاضر تجاوز أهمية التعليم والتدريب لرجل الأمن في مواجهة السلوك الإجرامي، حيث أصبح يمثل في الوقت الحاضر تحدياً حقيقياً لكل العاملين في مجال الأمن لمواجه الجرائم المعلوماتية لذا أنشئت في معظم الدول وحدات ودوائر وأقسام متخصص بالجرائم المعلوماتية.فالظروف الأمنية المعاصرة تشهد أزمات سياسية واقتصادية نجم عنها نشاطات إجرامية وأفعال جنائية بالغة التعقيد، حيث ظهرت عناصر إجرامية منظمة ومدربة تدريباً متقدما على أحدث التقنيات الحديثة في أساليبها ورسائلها.وبطبيعة الحال فإن الظاهرة الإجرامية في الوقت الحاضر لا يمكن مواجهتها بوسائل وأساليب تقليدية وعناصر بشرية متخلفة عنها، وإنما يقتضي الحال إعداد عناصر بشرية مؤهلة قادرة على مواجهة وسائل الجريمة الحديثة والتفوق عليها.ويعد التدريب والتعليم أفضل الوسائل لمواجهة السلوك الإجرامي الحديث، وذلك من خلال رفع مستوى الكوادر البشرية لكي تتمكن من مواجهة الجرائم المعلوماتية بأساليب احترافية قادرة على احتوائها والحد من خطورتها (27).

سابعاً : الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات :

لقد حاول هذه الدراسة الكشف عن حقيقة ظاهرة العولمة وتأثيراتها في مجال الجريمة بشكل عام والجريمة المعلوماتية بشكل خاص، إذ يتضح أن الجريمة أخذت أبعادا جديدة في عصر العولمة، نتيجة ظهور التقنيات الحديثة والدعوة إلى حرية الحركة والتنقل، وواكب هذا ظهور

العديد من الانجازات العلمية، كل ذلك أدى إلى ظهور الجريمة بأنواعها المستحدثة في ظل العولمة كالجرائم المعلوماتية، ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث مايلي:

– إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى انتشار الجريمة بشكلها الجديد.و إن التصدي للجريمة يتطلب مزيدا من الدراسة والبحث في علاقتها بالعولمة في بعدها التكنولوجي .فأصبحت الجريمة في عصر العولمة التكنولوجية هاجسا امنيا للدول، ويصعب حصر الجرائم العابرة للدول، والمتفرعة محليا وإقليميا، وابرز هذه الجرائم ما ارتبط بالحاسب الآلي والمعلومات، كما أن لهذه الجرائم أثار سلبية على التنمية المحلية، مما قد يحدث حالة من الاضطراب الاجتماعي. وإن اخطر ما في الجريمة فضلا عن اعتمادها على المعلوماتية، هو أن اغلب النصوص القانونية لا تنطبق عليها، إذ أن عولمة الجريمة تشكل تحديا، فالمجرم اليوم أكثر حركة وقدرة، مما سيؤثر حتما على المجتمعات الإنسانية امنيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وفكريا.

– أن الجرائم المعلوماتية تعتبر نمط حديث ظهر وتطور وانتشر في ضوء التسهيلات والامتيازات التي أفرزتها العولمة في بعدها التكنولوجي والاتصالي. وتسعى عصابات الإجرام ألمعلوماتي إلى الحصول على المكاسب المالية وتحقيق مصالح شخصية في الغالب. وأن مواجهتها يتطلب خلق سياسات أمنية تقوم على التعليم والتدريبوإعداد عناصر بشرية مؤهلة لكي تتمكن من مواجهة الجرائم المعلوماتية بأساليب احترافية قادرة على احتوائها والحد من خطورتها.

– تعتبر الجريمة المعلوماتية من الأنماط الحديثة للإجرام بجانب الجرائم التقليدية كنتاج للتطور المذهل في وسائل الاتصالات الحديثة، وظهور"العولمة" بما تعنيه من تجاوز للحدود الوطنية في التجارة والتمويل وشبكات المعلومات .

– للمجتمع ألمعلوماتي مجموعة من الخصائص أهمها: السرعة الفائقة، التطور التكنولوجي للمنتجات متناهية الصغر، اللا محدودية وانهيار الفواصل الجغرافية، اللازمنية، و الا مادية.

– أهم سمات وخصائص المجرم ألمعلوماتي: متخصص، يعود للجريمة، محترف، ذكي، أعمارهم بين ى18–45 سنة، المهارة والقدرة الفنية في مجال نظم المعلومات، والثقة الزائدة بالنفس.

– أهم تأثيرات العولمة على الجريمة: تتضح في الجريمة كما ونوعا ،وفي المجرم، وفي الإجراءات الأمنية للوقاية من الجريمة .

– للعولمة عدة تهديدات على الجريمة تتمثل ب: عولمة الجريمة ،تزايد الجرائم ونوعيتها،عولمة التنظيمات الإجرامية،تطور آليات نمو التنظيمات الإجرامية،استخدام المعطيات التكنولوجية المتاحة،صعوبة حصر النشاط الإجرامي في ظل العولمة.

– أهم السياسات الأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية : إعداد عناصر بشرية مؤهلة قادرة على مواجهة وسائل الجريمة الحديثة والتفوق عليها.ويعد التدريب والتعليم أفضل الوسائل لمواجهة السلوك الإجرامي الحديث، وذلك من خلال رفع مستوى الكوادر البشرية لكي تتمكن من مواجهة الجرائم المعلوماتية بأساليب احترافية قادرة على احتوائها والحد من خطورتها .

– إن العالم ككل يواجه أنواع جديدة من الجرائم، مما يفرض خلق سياسات وتحديد مسؤوليات على أجهزة الأمن والباحثين وغيرهم، ويفرض تحديا اخطر لاعتماد المجرم على أسلوب عدم المواجهة، ويتخذ من التقنية والسرية سلاحا، وبالتالي وجب استبدال الأنماط التقليدية لمواجهة الجريمة بأسلحة التحدي الجديدة وذلك تبني التوصيات التالية ب :

1– المواجهة بنفس سلاح الإجرام وهو التقنية الحديثة، مما يستوجب تعديل بعض القوانين و يسمح بإعطاء الأجهزة المعنية سلطات ودور اكبر للمواجهة، وتعديل بعض النصوص لمواجهة العولمة التكنولوجية.

2– العمل على تثبيت القيم الأخلاقية لدى فئات المجتمع.

3- تنشيط دور المجتمع المدني لتقديم المساعدات الممكنة لمن يعاني مشاكل ربما تؤدي به إلى الجريمة، مع تفعيل دور الإعلام والاستعانة بذوي الخبرة لدراسة الظاهرة علميا، وطرح المشكلة على ضوء ذلك لإيجاد الحلول.

4- نشر الوعي بخطورة جرائم المعلومات وعقوباتها، وتعزيز التعاون للوقاية منها.

5- تدريب وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية لمواكبة تطور الجريمة المعتمدة على التقنية، والتغلب عليها.

6- التعاون الدولي، في مجال التحقيق والإثبات في الجرائم الحديثة.

الهوامش:

(1) مصلح الصالح ،التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة: دراسات في علم الاجتماع الجنائي ،مؤسسة الوراق للنشر 2002.ص 45.

(2) ذياب بداينه ،التقنية والإجرام المنظم،مركز البحوث والدراسات ،جامعة نايف، الرياض، 2003،ص 135.

(3) محمد المالكي، خصائص المجتمع المعلوماتي وأبعاده ،جردية الرأي، 1999/8/1 . 1999،ص 20

(4) ابو شامة، عباس، العولمة والإجرام الجديد :المفاهيم والمصطلحات،ط1،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،71،2006

(5) عبدالله سليمان، مقدمات في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ،ص 28.

(6)عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للطباعة والنشر 2009،ص 112

(7) شيلي ،لويز (2008) ،عولمة الجريمة والارهاب : http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/11/20081103143128snmassabla0.9092066.html#ixzz3tZHiCH00

(8) عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للطباعة والنشر 2009،ص 133.

(9) محمد المالكي، خصائص المجتمع المعلوماتي وأبعاده، جردية الرأي، 1999/8/1 . 1999، ص 20

(10) ابو شامة، عباس، العولمة والإجرام الجديد :المفاهيم والمصطلحات،ط1،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،88،2006

(11)عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للطباعة والنشر 2009 ،ص 94

(12)علاءالرواشدة ،العولمة والمجتمع، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان،2008 ،ص 143

(13)علاءالرواشدة، العولمة والمجتمع، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص 166

(14)بلقزيز، عبدالإله «1993م» ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المستقبل العربي، «المغرب العربي والنظام الدولي الجديد»، المستقبل العربي، العدد «168»، شباط، ص 125، بيروت.

(15)كامل أبو صقر، العولمة التجارية والإدارية والقانون رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الوسام،بيروت ،2000، ص 118

(16) حسين معلوم، ،التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في «العولمة والتحولات المجتمعية في العالم العربي» مكتبة مدبولي، القاهرة،0999 ص ص111-147،.

(17) احمد محسن الخضري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001،ص 53

(18)علاءالرواشدة، العولمة والمجتمع، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان،2008 ،ص 155

(19)عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، دار الشروق، عمان،2001، ص150

(20) مجموعة من المؤلفين، العولمة وتداعياتها عل الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2003،ص128

(21) هانس بيتر مارتين وهارولد شومان، فخ العولمة، ترجمة عباس علي، الكويت.1998، ص29

(22) الثقفي، سلطان أحمد ،"أثر الإرهاب على العولمة السياحية" في "الإرهاب والعولمة»، ص ص332 -358» أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2003.

(23) ابو شامة، عباس ، العولمة والإجرام الجديد :المفاهيم والمصطلحات،ط1،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2006،ص24

(24) عليجلبي، الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي ،مركز البحوث والدراسات ،جامعة نايف، الرياض،2003،ص 45.

(25)عبد الرحمن محمد العيسوي، جرائم الصغار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 135.

(26)الزهراني ،هاشم، الآثارالأمنية للعولمة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2002، ص 66-100

(27)عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للطباعة والنشر 2009،ص178.